مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

أثر الأنظمة السياسية والتخطيط القطري على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية

الدكتور نور الدين هرمز *
الدكتور يوسف محمود**
ذو الفقار عبود ***

(تاريخ الإيداع 2 / 4 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/6/17)

□ الملخّص □

تعاني المنطقة العربية من ضعف التنمية الاقتصادية وانخفاض دخل الفرد ، بسبب التخطيط القطري للتنمية الذي يهمل البعد القومي القائم على إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية، ولذلك لا بد من وضع استراتيجية عربية للإصلاح الاقتصادي في الدول العربية لرفع مستوى دخل الفرد وتخفيض معدلات البطالة واستثمار الثروات العربية استناداً إلى تخطيط قومي. ويتكرس ضعف الأداء الاقتصادي للأنظمة في العجز عن تأمين بدائل محلية للتنمية، فالدخول في العولمة والاستفادة من منجزاتها هو أمر ضروري، ولكن الأنظمة مطالبة في ذات الوقت بتنمية محلية اعتماداً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد أجمع الاقتصاديون على أن التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية قد فشلت، ولم تحقق المرجو منها في دعم الاستقلال الاقتصادي ومضاعفة إمكانياته لتلبية حاجات الزيادة السكانية، ولم تستطع إخراج الاقتصاد العربي من وظيفته التقليدية كمصدر للمواد الأولية. وقد لعب التخطيط القطري الدور الأكبر في تبعية الاقتصادات العربية للاقتصاد العالمي، وانكشافها واعتمادها عليه في نشاطاتها.

كلمات مفتاحية: التخطيط القطري – الخطط الاقتصادية – التنمية الاقتصادية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

The Effect of Political Systems and National State Planning on the Economic Development in the Arab Region

Dr. Nour El Deen Hermes*
Dr. Youssef Mahmoud**
Zoulfikar Abboud***

(Received 2 / 4 / 2007. Accepted 17/6/2007)

□ ABSTRACT □

The Arab region suffers from low economic development and low of individual income rate. This is because of the national state planning development which overlooks Arab national dimension that stands upon multi economic projects among Arab countries. Therefore, there is an urgent need to form a new Arab strategy for economic development in the Arab countries in order to raise individual income rate, to decrease the unemployment level, and above all, to exploit national raw materials according to Arab national planning. The regimes weakness in economy can be seen clearly in the inability to find an alternative national development. Furthermore, globalization and its benefits are a must, and the regimes, at the same time, are required to accomplish a national development depending upon social and economic circumstances.

Keywords: National state planning, Economic plans, Economic development.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.
** Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Ph.D. Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

ورد في إعلان (الحق في التنمية) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة (إدارة الإعلام) في تشرين الأول عام 1990م، أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف للتحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها**[1]**. والسؤال الذي يهدف البحث للإجابة عليه هو إلى أي درجة طبقت الدول العربية وأصحاب القرار الاقتصادي روح إعلان الحق في التنمية؟ وإلى أية درجة نجحت السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

إن الأنظمة العربية مسؤولة عن التقاعس في بدء نهضة اقتصادية قائمة على الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي، فالشعوب العربية أصبحت أكثر وعياً مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الفضائية، وعندما تواجه هذه الأنظمة ضغوطاً متزايدة لتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية وعمالية، وتدفقات التمويل الدولي، تجد نفسها عاجزة عن مجاراة التغيرات المتسارعة، ولذلك فإن المسؤوليات التاريخية تقع على عاتق السلطة العربية في مواجهة التحديات الإيديولوجية للعولمة ومن ثم العجز عن التطبيق في مراحل قادمة.

أهمية البحث:

تعود الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث إلى معالجته للعوامل السياسية والاقتصادية الكامنة وراء المشكلات الاقتصادية التي تعيشها دول المنطقة العربية، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في عمليات التنمية الاقتصادية وتلقي بظلالها عليها. وتبرز الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث في النقاط الآتية:

1- إن ظاهرة التخلف الاقتصادي في المنطقة العربية تحظى باهتمام بالغ على مستوى الدارسين ومراكز الأبحاث في المنطقة.

2- أهمية معالجة الخلل الاقتصادي والسياسي على مستوى الدولة في تحقيق الاستقرار وتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية محلياً.

3- أهمية دراسة تأثير السياسات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

إشكالية البحث:

1 – يحاول هذا البحث دراسة مشكلة فشل التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

2- يدرس البحث المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تلقي بظلالها على حياة شعوب المنطقة ومستقبلها.

3- إلقاء الضوء على تأثير التخطيط القطري في برامج التنمية الاقتصادية وتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية – كل على حدة – في حاضر ومستقبل المنطقة العربية.

فرضيات البحث:

1- هناك عدة عوامل أدت وتؤدي إلى فشل التنمية في المنطقة العربية من أهمها التخطيط القطري وضعف الأداء الاقتصادي للأنظمة السياسية.

2- إن الأسباب الأكثر عمقاً للتخلف الاقتصادي في المنطقة العربية هي النزعات القطرية وتخلف السياسات الاقتصادية .

3- إن الفشل التام في علاج التحديات الاقتصادية والسياسية، يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول العربية ودول العالم.

أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى توضيح وتحليل العوامل التي أدت إلى فشل التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

2- التوصل إلى مقترحات وحلول لمعالجة المشكلات الاقتصادية في الدول العربية.

منهج البحث:

1- المنهج التحليلي الوصفي: لوصف الظواهر وتحليل نتائجها الاقتصادية ضمن إطار نظرة موضوعية تقوم على التحليل واستشراف المستقبل في المدى المنظور.

2- المنهج التحليلي التاريخي النقدي: لتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، والمعلومات الجديدة المتاحة بصدده في الإطار التاريخي.

عرض البحث:

تم تقسيم البحث كما يلي:

1 – مقدمة

2- أثر التخطيط القطري والسياسات الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية:

أولاً: التخطيط القطري للتنمية وأثره على المشاريع المشتركة للدول العربية.

ثانياُ: التخطيط القطري ودوره في فشل التنمية الاقتصادية العربية.

ثالثاُ: السياسات الاقتصادية والمؤسسات في الدول العربية وأثرها على النمو الاقتصادي.

رابعاً: ضعف الأداء الاقتصادي للأنظمة الحاكمة.

خامساً: عجز الأنظمة السياسية العربية عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

3 – النتائج.

4 – التوصيات.

5 – المراجع.

لقد أجمع أغلب الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ومنذ حصول الدول العربية على استقلالها السياسي، قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما أن هذه التنمية التي دعمتها الأنظمة العربية وخصصت لها النسبة الكبيرة من موارد دولها، لم تحقق المرجو منها في دعم الاستقلال الاقتصادي ومضاعفة إمكانياته لتلبية حاجات الزيادة السكانية والتقليل من تبعية الاقتصاد للخارج، ولم تخرج الاقتصاد العربي من وظيفته التقليدية كمصدر للمواد

الأولية والزراعية. وقد كان للتخطيط القطري الدور الكبير في إخضاع الاقتصاد الوطني في الدول العربية للاقتصاد العالمي، وانكشافه واعتماده عليه في نشاطاته وعملياته.

أولاً: التخطيط القطري للتنمية وأثره على المشاريع المشتركة للدول العربية:

لقد أصبح التبادل العربي مع الخارج، خاصةً الاستيراد يشكل النسبة العظمى من مجمل النشاط الاقتصادي العربي حيث يشكل (80 %) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية (10,3 %) فقط**[2]** وهذا ما يعكس تشوه الهيكل الاقتصادي العربي وموقعه في سلم الاقتصاد العالمي. فالتنمية الاقتصادية التي عملت لها الأقطار العربية لم تهتم حتى الآن بمتطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، فزيادة الإنتاج لم تفد إلا حركة التنمية القطرية حيث هدف الإنتاج لتلبية حاجات السوق المحلية أو أسواق التصدير الأجنبية، ولم يتم التخطيط لتلبية حاجات أسواق الدول العربية المجاورة التي تختلف بين سوق وأخرى باختلاف العادات وأنماط الاستهلاك.

وفي مجال التصنيع، تم ربط التنمية الصناعية بالطلب القطري فقط دون الاهتمام بالاستفادة من إمكانات السوق العربية التموينية والتسويقية، والتركيز على أنواع من السلع قد تكون نواة وأداة لإنتاج يستفيد من وفورات الحجم الكبير، ويستمد منها القوة الدافعة والكافية لتحقيق حركة تصنيعية عميقة، تتوسع وتتطور وتحقق التشابك والترابط اللازمين لمسيرة تنموية شاملة، تعود بالنفع على المستوى القطري والقومي وتقلل من مساوئ الاندماج الدولي.

إن استعراض الأهداف الصناعية المدرجة في جميع الخطط الإنمائية العربية، يبيّن تركيزها على ضم المشاريع العاملة على المستوى القطري والهادفة إلى التنمية القطرية (زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي، زيادة تصنيع الخامات والمواد الأولية المحلية، التركيز على إنتاج السلع الموجهة لإشباع الحاجات المحلية وتقليص الاستيراد، حفز الصناعات التصديرية وتشجيعها بدلاً من تطوير الخامات، تحقيق درجة من التكامل الرأسي والعمودي بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وتعظيم كفاءة المشاريع القائمة...). وللوهلة الأولى تبدو الخطط الاقتصادية العربية موجهة لخدمة البعد القومي، ولكن تحليل مضمونها يكشف عن خلوّها من أية آلية لترجمة هذا الهدف إلى واقع عملي، خاصةً على مستوى المناهج والاستثمارات، وواجبات التنسيق بينها وبين السياسات المتبعة لتنفيذها. وتكاد تكون جميع المشاريع الصناعية التي يتم اختيارها في الخطط مستندة إلى توجّه قطري بحت.

إن المشاريع المشتركة بين عدة دول عربية، والتي اعتبرت أحد العوامل الرئيسة في تحريك التبادل وزيادة تشابك العلاقات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج العربي وتمكينه من تحقيق فوائض تنساب بين الحدود وتوسع القاعدة الإنتاجية القطرية وتنوعها، لم تكن ترجمة لتفكير قومي واضح، ولم تدرج في خطط تنموية عربية، بل كانت في الحقيقة وليدة زيادة السيولة المالية الناتجة عن الطفرة النفطية والباحثة عن استثمارات مأمونة، تخفف من التوظيفات الهائلة للدول النفطية في الدول الغربية، وكان همّ المستثمرين فيها إيجاد فرص لهذا الاستثمار، أكثر من إيجاد مشاريع مدروسة ومقيمة تسعى لتحقيق التكامل العربي ولا تتضارب مع التنمية المحلية، وتستطيع أن تخلق تياراً للتنمية قادر على قيادة التنمية القطرية والقومية.

كما أن المشاريع المشتركة ليست من العدد والضخامة والقوة بحيث تحتل مكانة كبيرة من الإنتاج العربي، أو تؤثر في علاقات التشابك الاقتصادي داخل الاقتصادات العربية، أو تلعب دوراً قائداً في النشاط المستهدف، وهذه

المشاريع ضعيفة مقارنةً بالشركات المالية التي توسعت وتفيد التبادل الخارجي أكثر مما تفيد التبادل البيني أو تزيد الإنتاج الهادف لهذا التبادل.

كما أن قسماً من الشركات العربية يعمل خارج المنطقة العربية ولا يفيد التبادل العربي، وقسم آخر كان شركات قابضة لعدد من الشركات المنبثقة، أو التي قد تنبثق عنها، أو قام على مشاركة مالية عربية وفي الأغلب ثنائية، نشاطها محدود بطرفي التعاقد، ولا تتجاوزه للاستفادة من الحجم الأمثل للمنشآت الاقتصادية العاملة على مستوى المنطقة العربية، فهي لا تؤدي بالضرورة إلى تأمين مدخلاتها وتصريف منتجاتها في سوقها الواسعة، وهي لم توزع بين الدول العربية حسب أسلوب يعمل على تخفيف الفوارق التنموية، خاصةً أنها لم ترتكز وتتجاوب مع رؤية تنموية محددة وواضحة لما سيكون عليه العمل العربي المشترك، ومستندة إلى الأسس الآتية:

1- تحديد أهداف التنمية القطرية والقومية لفترات طويلة.

2- تحديد ميدان عمل المشاريع العربية المشتركة في إطار العمل التنموي القطري والقومي وبشكل يهدف إلى تقوية التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي.

3- تقسيم العمل بين الدول العربية وفق مبدأ التخصص الأفضل للموارد ووفق هدف تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها.

4- الاستفادة من إمكانات المحيط الاقتصادي العربي التكاملي، لتقليل التبعية الخارجية، والاستفادة من الإنتاج الكبير الذي تسمح به الشركات القومية**[3]**.

لقد عانى العمل العربي المشترك من عدم وجود إرادة سياسية لدى الأنظمة العربية التي تتمسك بحرفية مقولة السيادة الوطنية، في الوقت نفسه الذي تقوم به هذه الأنظمة بعولمة اقتصاد دولها والدخول في المشاريع الإقليمية المشبوهة كالشرق أوسطية**[4]** والمتوسطية**[5]** وبكل ما يعني ذلك من التخلي عن السيادة الوطنية، ولا بد للدول العربية من تبني العمل الاقتصادي المشترك وتفعيل منطقة التجارة الحرة، والعمل لإقامة تكتل اقتصادي قومي قوي، يستطيع مواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى واستحقاقات المتغيرات الاقتصادية وقيام منظمة التجارة العالمية، فقد قادت السياسات الاقتصادية العربية، خاصةً التي اتبعت في إطار اقتصاد السوق، إلى تنامي الفقر والبطالة، وانحسار الطبقة الوسطى وانحدار مستوى معيشة فئات كبيرة منها، ومع التدهور الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تتصاعد الضغوط والدعوات إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي وتطبيق برامج الإصلاح والتكيّف التي تضعها المؤسسات المالية الدولية وتفرضها على الدول العربية التي وقعت في مطب القروض الخارجية التي وصلت إلى (149,3 مليار) دولار عام 2005 بنسبة (36,1 %) من الناتج المحلي الإجمالي**[2]** بعد أن كانت أقل من (40 مليار) دولار في منتصف الثمانينيات**[5]**.

ثانياً: التخطيط القطري ودوره في فشل التنمية الاقتصادية العربية:

أكدت التنمية الاقتصادية في الدول العربية على الإحلال محل الواردات من خلال الاعتماد على المنتجات المحلية محل المستوردة، خاصةً التي تقوم على عمليات صناعية تستخدم المواد الأولية المحلية. غير أن هذه السياسة لم تخفف من قائمة المستوردات خاصةً السلع الاستهلاكية والإنتاجية التي لا يمكن إنتاجها محلياً، كما أن هذا الاعتماد قد أهمل مشاريع البنى الهيكلية الأساسية المادية والاجتماعية إذ استحوذ الاستثمار على استيراد تلك السلع التي يحتاج

إنتاجها إلى سوق واسعة وقوى إنتاجية ليس بمقدور الدول العربية توفيرها بصورة منفردة، إضافةً إلى السلع الإنتاجية الوسيطة اللازمة لإنتاج السلع التي تحل محل الواردات.

ثم بدأ التفكير التنموي يتجه نحو زيادة الصادرات المصنعة التي تقوم على وفرة المواد الأولية في بعض الدول العربية، ويأتي تصنيع النفط الخام ومنتجاته ضمن هذا الإطار الفكري، والهدف هنا هو الحصول على القيم المضافة التي تذهب للأجنبي عند تصنيعه للمواد الأولية العربية، إضافةً إلى تحاشي ربط الاقتصاد الوطني بتصدير المواد الأولية وجعله معتمداً على سلعة معرّضة لانخفاض مستمر في أسعارها نتيجة ارتباطها بطلب مشتق من السلع المصنعية وعرض غير مرن لذبذبات هذه الأسعار. كل ذلك يضع الاقتصاد الوطني في موقع التبعية الاقتصادية للدول الصناعية.

ولكن هذه السياسات الاقتصادية جلبت بعض المشاكل للاقتصادات العربية، إذ لم يقم التصنيع بما خطط له ولم تصبح الدول العربية التي لجأت إلى التصنيع دولاً متقدمة اقتصادياً، ففي ظل احتكار التكنولوجيا أصبحت هذه الدول في موقع التبعية التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة، إضافةً إلى أن عملية التصنيع على المستوى القطري جعلت من هذه الصناعات ضيقة النطاق بإنتاجها ومرتفعة التكاليف، وهو الأمر الذي لم يحسّن الجودة ويخفّض أسعار المنتجات بحيث تصبح في وضع تنافسي ملائم للمنتجات الأجنبية المماثلة.

إن التخطيط القطري للتنمية وإهماله للبعد القومي لفعاليات التنمية الشاملة خلق العديد من العوائق والمشاكل في وجه تنمية القطاعات الاقتصادية القطرية من زراعة وصناعة وتجارة وتكنولوجيا، فالعالم اليوم لا يسمح للأحجام الصغيرة، إذ تتوفر في الأحجام الكبيرة وفرة بالتكاليف وانخفاض في مستوى أسعار المنتجات وتحسّن في جودتها، ويمكن تحديد العوامل المحددة لقصور الدولة القطرية الإنمائي عن تحقيق التنمية الاقتصادية في الأسباب الآتية:

1- صغر المساحة، حجم السكان وضآلة الكثافة السكانية.
2- أحادية الموارد أو تعددها المحدود، صغر السوق الاستهلاكية المحلية.
3- تعذّر إقامة صناعات وسيطة محققة للربح الاقتصادي.
4- تعذّر تحقيق التكامل الرأسي في الفروع الصناعية الأساسية**[6]**.

فلا تستطيع أية زراعة أو صناعة أو تكنولوجيا أن تتقدم وتزدهر في ظل سوق ضيقة وموارد قطرية محدودة، ولذلك لابد من اعتبار البعد القومي عند القيام بالتخطيط التنموي، فكان يمكن التغلب على المشكلات التي واجهت القطاعات الاقتصادية القطرية بتنفيذ عمل عربي مشترك، مبني على إدراك الدول العربية للمنافع التي يمكن تحقيقها، لتجاوز عوامل الضعف العربي**[7]**.

إن النزعة القطرية لازالت متأصلة في أغلب الدول العربية، حيث إن ما أنجز من مشاريع مشتركة هو من قبيل الإجراءات التنظيمية الخالية من الالتزام، فنقطة الانطلاق في العمل الاقتصادي العربي المشترك هي الإيمان بالاختصاص القطري القائم على المزايا النسبية، ومن ثم التكامل الاقتصادي الذي يتطلب استراتيجية لتنسيق الخطط الاقتصادية التنموية القطرية، لتصبح الاقتصادات العربية أكثر ترابطاً، ولقد فشل العمل الاقتصادي العربي في تحقيق مثل هذا التنسيق بصورة فاعلة.

إن الدول العربية تفتقر إلى رؤية واضحة عن الخطة التنموية الموحدة التي تقوم على تنسيق الخطط القطرية، فإن أية محاولة تنسيق سوف تكون غير مجدية، وإذا كانت حصيلة كل محاولات العمل الاقتصادي العربي المشترك إنشاء مشاريع عربية مشتركة زراعية وصناعية، فمن الضروري دعمها وتوفير الاستثمارات والأنظمة والقوانين والحرية

لازدهارها وتقدمها. إن مثل هذا الدعم يزيل العديد من العراقيل التي واجهت عمل هذه المشاريع في الدول العربية، ففي المشاريع المشتركة منفذ لحشد الامكانات الاقتصادية العربية من رؤوس أموال وقوى بشرية ومهارات وسوق واسعة للحصول على مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته، ولكن لابد من إدراج هذا الاستنتاج في ظروف التفكك والتشتت التي تعاني منها المنطقة العربية.

إن التخلف التكنولوجي العربي يعتبر من أخطر التحديات، خاصةً في ظل الاحتكار الدولي للتكنولوجيا المتطورة المتمثل بالحكومة المالكة لها وبالشركات المتعددة الجنسيات، فالدول العربية لم تفكر بعد بإنشاء مؤسسات مشتركة لتطوير التكنولوجيا واختيار الملائم للاستيراد منها، ويستحيل على أية دولة عربية تطوير التكنولوجيا المطلوبة لتنمية الزراعة والصناعة بمفردها نظراً لما يتطلبه هذا التطوير من إمكانات مالية كبيرة ومهارات بشرية في آنٍ معاً.

لقد اعتمد تمويل الخطط القطرية التنموية أساساً على تزايد عوائد النفط، ولكن الركود الاقتصادي العالمي والمستجدات في سوق النفط العالمية، جعل سوق النفط متخمة وأدى ذلك إلى تدني عوائد النفط بالنسبة للدول العربية المصدّرة له (281.1 مليار دولار لعام 2005)**[2]**. ولقد أدى هذا التدني في عوائد النفط، وتدني مساهمة الصناعة التحويلية والزراعية في الناتج القومي الإجمالي العربي (10.4 % لعام 2004 انخفضت إلى 9.8 % من أصل 1 تريليون دولار تقريباً لعام 2005)**[2]** إلى تزايد اعتماد الدول العربية على مصادر تمويلية خارجية لسداد فواتير وارداته من السلع المصنعة والزراعية والغذائية، وهذه السلسلة من التدني حالت دون تكوين تراكم رأسمالي لتغذية الزراعة والصناعة، الأمر الذي جعل من الصعب تمويل الخطط التنموية بما يتوافر من إمكانات محلية، وبالخلاصة فإن ضعف الهيكل الإنتاجي العربي وخلله حالا دون توفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية المطلوبة لإشباع الحاجات المحلية، ولم يوفرا الفرص المطلوبة للتمويل المحلي للخطط التنموية الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى تزايد مديونية الدول العربية للخارج (149.3 مليار دولار عام 2005)**[2]**.

إن كل ما سبق يؤكد ضرورة إيجاد سياسة نفطية عربية مشتركة تنظم الإنتاج والحصول على أمثل العوائد، فاستقطاب الدول النفطية في كتل لا يخدم المصلحة العربية المشتركة، كما أن التخلي عن إسناد منظمة الدول العربية المصدّرة للنفط (أوابك) يضرّ بتطور السياسة النفطية العربية، فالاستغلال الأمثل للنفط العربي الذي يضمن تدفق العوائد، يتطلب فهم طبيعة صناعة النفط العالمية، وجعل المصالح القطرية متطابقة مع المصالح القومية، والحاجة الماسة إلى دعم العمل العربي المشترك لاستغلال الموارد النفطية العربية ومساندة أوابك، إضافةً إلى فهم أهمية النفط كمادة خام ومصدر لمئات الصناعات التي تعكس قيمته الحقيقية. وإذا ما نجح التدفق للعوائد النفطية فلا بد من تخصيص الفوائض لتنمية الموارد الاقتصادية الزراعية والبشرية في الدول العربية الغنية بها والفقيرة بمواردها المالية**[8]**.

هناك علاقة جدلية – في الحالة العربية – بين التنمية القطرية والتنمية القومية، فإذا كانت التنمية الثانية شرط تعزيز وتطوير التنمية الأولى، فإن الأخيرة هي محدد ومثال الأولى، وهاتين التنميتين متكاملتين ومتداخلتين، والنجاح والفشل في إحداهما، ينعكس على الأخرى، وإذا كان الاعتماد القومي على الذات هو أساس التنمية القومية فإن هذا الاعتماد يبدأ بالاعتماد القطري – وإن جزئياً على الذات القطرية**[9]**.

ثالثاً:السياسات الاقتصادية والمؤسسات في الدول العربية وأثرها على النمو الاقتصادي:

لقد تزايدت واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسة في ظل الإخفاقات التنموية المتعاقبة، ولا يزال هيكل التجارة يظهر أن الدول العربية مصدّرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع الصناعية (انظر الجدول رقم /1/).

الجدول رقم (1) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية (2001 – 2005) (نسبة مئوية)

	الصادرات العربية					الواردات العربية				
	2001	2002	2003	2004	2005	2001	2002	2003	2004	2005
الأغذية والمشروبات	3.9	4.1	3.6	3.2	3.0	16.0	16.1	14.5	12.8	14.0
المواد الخام	2.8	2.8	2.5	2.6	2.4	5.1	5.1	5.2	6.0	4.9
الوقود المعدني	68.3	67.5	69.6	72.6	73.4	4.7	4.2	4.6	5.1	5.8
المنتجات الكيماوية	4.0	3.8	3.6	3.0	3.3	9.1	9.0	9.2	8.9	8.4
الآلات ومعدات النقل	3.9	4.2	4.0	3.6	3.4	36.6	36.9	37.3	36.4	37.7
المصنوعات	15.9	16.1	15.3	13.9	13.2	26.1	26.0	26.5	28.1	26.3
سلع غير مصنعة	1.3	1.5	1.5	1.2	1.4	2.4	2.8	2.7	2.8	2.9
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2006، ص (144).

ومع تزايد انفتاح الأسواق العربية على العالم الخارجي، فإن نسبة الصادرات الصناعية التحويلية إلى الواردات الصناعية التحويلية في تراجع مستمر. ومع الانفتاح وحرية التجارة لا يتوقع للصناعة العربية التحويلية أن تنمو، بل إن الكثير من الصناعات لن تصمد أمام المنافسة وسوف تغلق أبوابها مع ما يرافق ذلك من ارتفاع مستوى البطالة، والأخطر من ذلك أن إقامة صناعات جديدة وفروع صناعية متطورة جديدة وخلق فرص عمل جديدة يكاد يصبح مستحيلاً في ظل اتفاقيات الغات، وبعد تطبيق الأحكام الخاصة بتجارة الخدمات وتطبيق أحكام حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، إذ ستصبح كلفة برامج التنمية أعلى من قدرة هذه البرامج على تحمل كلفة إضافية في استيراد التقانة والخدمات المرتبطة بها، إضافةً إلى أن مجالات الخدمات المحلية سوف تتعرض لمنافسة غير متكافئة من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

لقد طبّقت غالبية الدول العربية برامج لإصلاح اقتصاداتها بهدف تحقيق مزيد من الانفتاح عبر تشجيع المنافسة والانضباط في السياسات المالية، وإصلاح نظام الحوافز وحماية الملكية. إلا أن نتائج تطبيق هذه السياسات لازالت متواضعة نتيجة تنفيذها بشكل غير متواصل، ولعدم اكتمال الإطار المؤسسي الذي طبقت فيه هذه السياسات. وتكمن الفجوة في السياسات، خاصةً في عنصرين رئيسين أولهما استمرار تضخم القطاع الحكومي وتدخله المفرط في كل أوجه النشاطات الاقتصادية، وثانيهما تواضع الاندماج الاقتصادي والانفتاح على الخارج. وتتجاوز مساهمة القطاع الحكومي (العام) في الاستثمار والتشغيل في بعض الدول العربية أكثر من (50 %) من الناتج المحلي الإجمالي**[2]**، وهي نسبة عالية بكل المقاييس تعبّر عن صعوبة تخلّص القطاع العام من دوره التقليدي كمشغّل لنسبة كبيرة من العمالة وكأهم محرّك للاقتصادات العربية.

كما أن درجة انفتاح الاقتصادات العربية على الخارج تعتبر محدودة من حيث التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال الأجنبي. فالتجارة في السلع غير النفطية ما زالت متواضعة ومحصورة في سلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، حيث إن عدداً قليلاً جداً من الدول العربية استطاع أن يطور سلعاً ديناميكية غير تقليدية وذات قيمة مضافة عالية، كما أن بعض الصناعات المحلية لازالت تتمتع بالحماية الجمركية وغيرها، فباستثناء دول الخليج العربية، لازالت معدلات الحماية عالية نسبياً في أغلب الدول العربية رغم الخطوات التي طبقتها بهدف التخفيف من القيود الحمائية. كما أن

المنطقة العربية لم تستطع جذب حصص من التدفقات الرأسمالية المتناسبة مع فرص الاستثمار المتاحة، إذ لم يتجاوز نصيب الدول العربية في إجمالي العالم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 أكثر من (4.1 %)**[2]**، وهذا ما يرجع إلى بيئة الأعمال غير التنافسية وعدم تطور أسواق رأس المال وعدم توفر أدوات تمويلية محفزة. وعموماً أن الدول العربية تفتقر إلى وجود السياسات الاقتصادية الكفيلة باستدامة النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية المرتبطة عادةً بوجود مؤسسات ملائمة.

إن تحويل مصدر القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية إلى مؤسسات العولمة كالصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، سوف يؤدي إلى تقليص قدرة السلطات الوطنية على تصحيح سياساتها التنموية بما يتفق مع ظروفها المحلية، ويبدو ذلك واضحاً في فرض سياسة حرية التجارة وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، ومجموعة الالتزامات والضوابط التي وضعتها اتفاقيات الغات والشراكة الأوروبية، كما يبدو ذلك في الضغوط التي توجّه للدول النامية بما يخص انتهاج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وفي ذات الوقت ترفض الدول المتقدمة أية مطالب موضوعية للدول النامية ومنها العربية بشأن وضع قواعد المنافسة الصحيحة والمشاركة في التنمية في معرض نشاط الشركات متعددة الجنسيات وخاصةً ما يتعلق بوضع حد أدنى من المدخلات المحلية في إنتاج هذه الشركات.

إن الضوابط الرسمية (القوانين والتشريعات) وغير الرسمية (الأعراف والتقاليد) هي مؤسسات تؤثر في النمو والأداء الاقتصادي عبر تأثيرها على حوافز المستثمرين والمستهلكين، ومن هنا تبرز أهمية استخدام السلطة لتحسين إدارة الموارد والأصول وإحداث تنمية مستدامة وعادلة، وهذا ما يعرف بالحوكمة أو الحاكمية**[2]** حيث تضمن الدولة الاستغلال الأمثل للموارد من خلال ضمان سيادة القانون ونوعية الجهاز الإداري، وتفادي مساهمتها في هدر الموارد من خلال الشفافية في التعامل وحفظ حقوق الملكية واحترام العقود.

إن مستوى التطور المؤسسي لمعظم الدول العربية – وعلى الرغم من تحسّن مؤشراته – إلا أنه لا يزال دون مستوى مثيله في دول وأقاليم أخرى في العالم ذات الدخل المماثل، كما أن الدول العربية متخلفة عن غيرها في مسائل مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية في القرار التنموي. وتعتبر مجموعة الدول العربية كإقليم متخلفة عن غيرها في مسائل الشفافية ونوعية القوانين والتشريعات المرتبطة ببيئة الأعمال وعمل الأسواق، كما أن تواضع نوعية الجهاز الإداري وبطء إجراءات المعاملات تمثل عائقاً أمام تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات، وقد بيّنت الدراسات الحديثة أن الفجوة المؤسسية هي من أهم العوامل المسؤولة عن تذبذب وتقلب الأداء التنموي في الدول العربية**[2]**.

لقد نجم عن التحولات الدولية نتيجتان مهمتان، الأولى هي تركّز القوة والثروة والمعرفة**[10]** في الدول الصناعية المتقدمة، والثانية تركّز الفقر والتبعية والتهميش في البلدان النامية، وتعمل قوانين وآليات العولمة على تعميق هاتين النتيجتين. وفي ظل هذه القوانين والآليات تبدو خيارات العرب محدودة، فمستقبلهم هو في التنمية الشاملة والمستقلة والتكاملية، التي تتناول الاقتصاد والمجتمع والعلم والتقانة والثقافة**[5]**، فمن المتوقع أن يؤدي التعاون الاقتصادي العربي إلى زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات والاستثمارات المشتركة، إضافةً إلى منافع اقتصادية أخرى وذلك نتيجة للعوامل الآتية**[11]**:

1- اختلاف الموارد بين الدول العربية من حيث الثروات الطبيعية والعمالة ورؤوس الأموال.
2- وجود عوائق كثيرة للتجارة سيؤدي رفعها إلى منافع كثيرة.
3- اتساع السوق العربية والقوة الشرائية فيها.
4- وجود فوائض أموال هائلة يتم استثمارها خارج المنطقة العربية (800 – 2400) مليار دولار**[12]**.

ومن أهم مزايا التكتل الإقليمي العربي، تدعيم الموقف التفاوضي للدول العربية أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى، وخاصةً الاتحاد الأوروبي، فمن خلال ذلك يمكن اكتساب مزايا الثقل الجماعي للمصالح العربية والحصول على أفضل الشروط فيما يتعلق بقواعد المنشأ والصادرات الزراعية**[11]**. كما أن هناك مشاكل جوهرية لايمكن مواجهتها إلا في إطار قومي، أو أن معالجتها في هذا الإطار سوف يكون له مردود أفضل**[5]**:مشكلة البطالة والفقر، نقص الموارد المائية، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال، التلوث وقضايا البيئة، نقل التكنولوجيا وتطويعها وتوطينها والقضايا المتعلقة بالبحث العلمي والتعليم.

رابعاً: ضعف الأداء الاقتصادي للأنظمة الحاكمة:

يعتبر المدخل الاقتصادي لتحليل النظم والأداء السلطوي، المعيار الأنجح للدلالة وفق جدلية الاستقرار وعدم الاستقرار من جهة، ومعيار الشرعية في البقاء أو التغيير للسلطة من جهة أخرى. فالنمو الاقتصادي يقلل من مساحة الفجوة الطبقية ويؤمن زيادة في دخل الفرد، ويسمح له بممارسة حقوقه السياسية. كما أن السياسة الإنمائية للسلطة تنعش المجتمع المدني وتفعّل مبدأ المواطنة، وتقلل من مصادر التهديد للسلطة وتزيد من مناعتها في مواجهة خطاب العنف السياسي الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار.

والمتغير الاقتصادي هو الأبرز كون انهيار النظم السياسية مرتبطاً بتدني مستوى أدائها الاقتصادي لجهة سوء إدارة السلطة للموارد المتاحة وهدرها في ظل تنامي الفساد السياسي، وتنامي المطالب الداخلية بتحسين الوضع المعاشي، والفشل في إدارة العلاقات الدولية، ومن ثم تخسر السلطة مقومات التأييد الداخلي، ويرافق ذلك تعبئة شعبية واسعة من خلال المؤسسات والهيئات والأحزاب المشاركة في عملية التغيير المحتملة**[13]**، وهذا ما يخلخل الاستقرار الداخلي.

فلابد للأنظمة السياسية وأصحاب القرار الاقتصادي من إدراك أن التنمية تكاد تختصر كل العلوم في القرن الحادي والعشرين (قرن العولمة globalization)، وأنها تبشّر بانصهار العلوم التاريخية في إطار كلي وشامل هو الإطار التنموي، فالعولمة تتاجر مع نفسها وتتقوى بذاتها وبمدخلاتها حيث يشكّل الاقتصاد الأميركي وحده ربع اقتصاد العالم، وتتم مبادلاتها بنسبة (91 %) مع عالم الأثرياء (كندا – اليابان – أوروبا الغربية والمكسيك)، وكذلك الأمر بالنسبة للأوروبيين الذين يفضلون التبادل مع بعضهم بعضاً. ولذلك لابد للأنظمة العربية من تفهم الإشكالية الكبرى للعولمة التي لا تتجسد في تجنبها، بل في التفاعل مع شروطها وإلا فإن العرب سيجدون أن مشكلتهم تكمن في أنهم غير مستغَلّين، أي مستبعدين من إطار العولمة، " فأسوأ نبأ يمكن أن يزف إلى البلدان الفقيرة هو أن البلدان الغنية ليست بحاجة إليها "**[13]**.

وخلافاً للمدرسة السائدة التي ترهن التنمية بفك التبعية للغرب، أثبتت العولمة أن النزعة الحمائية لا تمثل بالضرورة عامل نمو، فالدول التي انتهجت سياسة الاقتصاد المفتوح خلال العقود الثلاثة (1970 – 2000م) استطاعت أن تحقق وتيرة نمو بمعدل (4,5%) سنوياً في حين لم تحقق الدول ذات الاقتصاد المغلق في الفترة نفسها نمواً يتعدى (0,7%) سنوياً، ومنذ أن قررت الهند تحرير تجارتها الخارجية، حققت ومنذ العام 1991م نمواً بمعدل (6%) سنوياً، وتمكنت الصين خلال عشر سنوات حتى عام 2003م من تحقيق معدل نمو (10%) سنوياً، وهكذا فإن الدول الآسيوية التي تضم (60%) من سكان العالم قد كسرت القانون الحديدي للعولمة، بينما اكتفت الأنظمة العربية بالمشاهدة وكأن الأمر لا يعنيها، بينما اعتبرت التيارات الأصولية أن العولمة ستولد صراع الحضارات، واعتبرها

اليساريون مولدة لنوع جديد من الصراع الطبقي، أما الحقيقة فإن الاستبعاد من العولمة هو استبعاد من التاريخ، وثقافة الاستبعاد أكثر توليداً لثقافة العنف، ولعل هذا ما يفسّر أن الإرهاب مدخل الذين لا مدخل لهم إلى العولمة.

إن الأنظمة العربية مسؤولة عن التقاعس في بدء نهضة قائمة على الاندماج المبكر في الاقتصاد العالمي، مثلما فعلت دول مماثلة كماليزيا وإندونيسيا والهند، فالشعوب أصبحت أكثر وعياً مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الفضائية في عصر العولمة، بينما حاولت الأنظمة التكتم والتعتيم، وعندما واجهت ضغوطاً متزايدة لتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية وعمالية، وتدفقات التمويل الدولي، وجدت هذه الأنظمة نفسها عاجزة عن مجاراة التغيرات المتسارعة، ولذلك فإن المسؤوليات التاريخية تقع على عاتق السلطة العربية في مواجهة التحديات الإيديولوجية للعولمة ومن ثم العجز عن التطبيق في مراحل قادمة**[13]**.

ومن المآزق التي تعاني منها الأنظمة وأصحاب القرار الاقتصادي مأزق التنمية وخدعة المقاييس**[14]**، فكيف يقاس التقدم في ميدان التنمية وفي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث؟.

ليس هناك مقياس وحيد متعارف عليه عالمياً، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي G.D.P ومشتقاته الناتج القومي الإجمالي G.N.P، معدلات النمو والتوسع والتحسن..، ما هي إلا مقاييس لإجمالي حركة السوق والنشاطات والسلع والخدمات التي يمكن حسابها بالعملة المحلية، أما ما لايمكن حسابه كمياً فلا يدخل في هذه المقاييس، ولا تميز هذه المقاييس بين النشاطات المطلوبة المفيدة للمجتمع وتلك النشاطات غير المفيدة. حيث لا يدخل فيها العمل التطوعي والخدمات غير المنظورة، وعلى العكس مما هو متوقع من هذه المقاييس، فإنها تصور الخلل في المجتمع وتدمير البيئة الطبيعية واستنزاف الموارد، على أنها استثمار اقتصادي وأرباح للمجتمع، فمثلاً الفوارق الكبيرة في الدخل، تصور المقاييس ازدهار أصول الخمسة بالمائة العليا من المجتمع على أنه ازدهار اقتصادي للمجتمع ككل، والمشكلات الاجتماعية تظهر في مقاييس الناتج المحلي الإجمالي على أنها نشاطات وسلع وخدمات تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي. مثال ذلك الربح الذي يتحصل للمحامين في حالات الطلاق والجريمة والحوادث، والتأمين على الحياة والمنازل، والمصاريف الطبية التي يتكبدها ضحايا حوادث المرور والخدمات التي تقدم في الكوارث والحروب، كلها تدخل في المقاييس الاقتصادية على أنها مزايا ومكاسب. والسياسات الحكومية تعتمد كلياً على هذه المقاييس بوصفها المؤشرات الموضوعية لحسابات المستقبل. ولذلك نحن بحاجة إلى تعديل هذه المقاييس بحيث تعكس بصدق جودة الحياة، وبحيث يعكس الناتج المحلي الإجمالي الأرباح الحقيقية للمجتمع، والتكاليف الاجتماعية على أنها خسائر حقيقية**[14]**.

ويتكرس ضعف الأداء الاقتصادي للأنظمة في العجز عن تأمين بدائل محلية للتنمية، فالدخول في العولمة والاستفادة من منجزاتها هو أمر ضروري، ولكن الأنظمة مطالبة في ذات الوقت بتنمية محلية اعتماداً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. فلقد أصبح ضرورياً الكف عن اعتبار أن التنمية هي اللحاق بالغرب catching up development، أولاً لأن تنمية من هذا النوع غير ممكنة لأنها تفترض أن التنمية في الدول الغربية تسير بسرعة التنمية نفسها في البلدان العربية والنامية، وهذا غير صحيح، وثانياً لأن وتيرة التنمية في الغرب لها تأثير سلبي على التنمية في البلدان العربية والنامية، حيث إن تعريض مجتمعاتها التقليدية لثقافة المجتمعات الغربية يولد اختلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية تهدد الاستقرار وتؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي وإلى ترسيخ التخلف، وهذه الاختلالات موثقة امبريقياً empirically (ميدانياً – تجريبياً) وحسب النمذجة الاقتصادية والاجتماعية، مثل تعريض المجتمعات إلى النزعة الاستهلاكية غير المقيدة unbridled consumerism ، والاعتماد المتزايد على ثقافة معتمدة

على المعلومات وسياسات الخصخصة من دون إصلاح اقتصادي وسياسي، والتحضّر العشوائي واستنزاف موارد البيئة**[14]**.

خامساً: عجز الأنظمة السياسية العربية عن تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن الأنظمة السياسية العربية بوصفها المسؤولة عن إدارة الاقتصاد والتنمية، هي المسؤولة عن مأزق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يراوح في مكانه منذ عقود. حيث يحتل الأمن قمة سلم الأولويات على حساب التنمية الاقتصادية، في حين أن جوهر الأمن القومي في حقيقته هو مشكلات اقتصادية، ومما لاشك فيه أن الإنفاق العسكري مرتبط بدورة رأس المال الغربي، وهذا ما يؤثر في موازين المدفوعات ومن ثم تحويل الموارد إلى القطاع العسكري على حساب القطاعات المدنية. ومع أن الأنظمة تدرك أن الأزمات الداخلية مرتبطة بصراعها مع القوى المتطرفة الداخلية، أو بتوريط هذه الأنظمة في بعض الأزمات الإقليمية (نزاعات الحدود بين قطر والسعودية – السعودية واليمن – مصر والسودان..) أو الأزمات الكبيرة كمدخل لحروب شاملة (الحرب العراقية – الإيرانية، العراقية – الكويتية)، وهي لا تخرج عن كونها مشاريع استثمارية سياسية لاستنزاف موارد المنطقة وطاقاتها الإنتاجية في إطار مخطط مراقب بدقة، إلا أن الأنظمة العربية انخرطت في أعقاب حرب الخليج الثانية في سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية والصفقات لشراء الأسلحة غير مسبوقة، وهذا ما وضع المنطقة العربية تحت طائلة العجز والمديونية لآجال طويلة، وتلك هي المشكلة الأكبر في الاقتصادات العربية**[13]**.حيث بلغت قيمة الدين العام الخارجي للدول العربية عام 2005م (149,3 مليار دولار) وبلغت قيمة خدمة الدين العام (18,8 مليار دولار)، ونسبة خدمة الدين العام إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات (10,8%) ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (36,1%)**[2]**.

وتواجه الدول العربية صعوبة في موازنة الميزانيات، حيث يمثل العجز نسبة مئوية عالية من إجمالي الناتج المحلي ولاسيما في لبنان والأردن والعراق، كما أن معدلات النمو الحقيقية لدخل الفرد الواحد سلبية، ويظهر في الكويت ومصر والسعودية انخفاض في دخل الفرد، ويعود ذلك إلى أن معظم الدول العربية إما بالغت في تنظيم أسواقها وخنقت أداءها الكفء، أو تركتها تعمل باضطراب، ولم ينجح خبراؤها في الموازنة بين الفوضى والمبالغة في التنظيم الضروري، فيما اندفعت دول أساسية في المنطقة العربية لتبني منطق إجماع واشنطن لاتباع إجراءات الخصخصة والدينامية التنافسية بإلغاء الضوابط التنظيمية غير مضمونة العواقب، والتي لا تحقق سوى بعض النجاحات المؤقتة المحدودة. بالإضافة إلى أن الخبرة العربية في مجال توجيه الاستثمار نحو قطاعات النمو العالي والتصدير العالي لاتزال متدنية.

إن الطاقة التصديرية العربية – باستثناء النفط الذي لا دور للسلطة فيه – محدودة للغاية، وعلى الرغم من نجاح السعودية ودول الخليج العربية في استثمار أموال هائلة في البنى التحتية، وإقامة مجمعات بتروكيماوية ضخمة، إلا أن هذه الدول لم تنجح بتعزيز قاعدة اقتصادية للمزيد من التصنيع، كما لم تنجح الأنظمة في عقد شراكات ذات فاعلية مع الشركات متعددة الجنسيات لدعم الصادرات العربية.

ولم تنجح الأنظمة في تغيير نمط المناخات الاقتصادية السائدة منذ عهود الاستقلال، والتي أدت إلى تبني حكومات تلك العهود سياسات تنموية ترتكز إلى إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، وتشجيع هذه الإجراءات من خلال الحماية الإدارية والجمركية، كما كانت هذه الأنظمة مسؤولة بشكل مباشر عن خضوع دولها لتأثير مفاهيم عن الأنظمة الاقتصادية والتنمية تغالي في دور الدولة، فكانت الاقتصاديات العربية تتسم بأنها حمائية ومنغلقة على ذاتها،

وهذا ما نجم بشكل مباشر عن ضعف مستوى الكفاءة الفنية والمعرفية في الأجهزة الإدارية والحكومية، والتي لم تقم بدورها في البحث والاتصال بالخبرات المتطورة وتفضيل النفعية على الإيديولوجيا.

لقد اندفعت الحكومات العربية باتجاه تنفيذ خطط الخصخصة تحت وطأة الضغوط، وكثيراً ما شمل ذلك الاستيلاء على الأصول وعمليات التحويل الخفية، والهرب من الاستثمار الأجنبي. ولذلك بقي القطاع الخاص في الدول العربية محدوداً ومعرقلاً ومختل الوظائف والأدوار، وما تزال الشركات بين القطاعين الخاص والعام والمجموعات البنائية ومراكز التفوق والحاضنات التكنولوجية (التي تعنى بإدخال التكنولوجيا في الإنتاج) نادرة الوجود.

إن الكثير من الحكومات العربية تتخلى عن أصولها ومرافقها دون ضمان العمل الصحيح للعلاقة الناشئة، وقد ارتبط بهذا التخلي الكبير لدور الدولة، الانحسار التدريجي للسلوك الريعي المتأصل في المنطقة العربية، دون أن تتلاشى بعد النزعة البيروقراطية المترهلة المسيطرة في تعيين الوظائف وترقيات الموظفين.

إن هذا الأداء الضعيف للاقتصاديات العربية عبر أكثر من نصف قرن، هو تعبير واضح عن أن القمع الذي تمارسه الأنظمة العربية ليس سياسياً فحسب، فاستبعاد القوى الاجتماعية عن الشأن العام مبعثه الإصرار على الهيمنة المطلقة وسعي الأنظمة لامتلاك الثروة، وهذا ما أدى لانتشار ظاهرة الفقر والحرمان**[13]**.(انظر الجدول رقم 2)

الجدول رقم (2): نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في بعض الدول العربية 1990 – 2005 (نسبة مئوية)

الدولة	دولار واحد في اليوم	دولاران في اليوم	خط الفقر القطري
	2003 - 1990	2004 - 1990	2005 - 1990
جيبوتي	..	..	45.1
اليمن	15.7	45.2	41.8
مصر	3.1	43.9	16.7
الجزائر	2	15.1	12.2
المغرب	2	14.3	19.0
الأردن	2	7.4	11.7
تونس	2	6.6	7.6

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، ص 269).

من جهة أخرى، تتحمل الأنظمة مسؤولية الهدر في الموارد العامة والذي ليس مصدره الخدمات التي تقدمها دولة الرعاية الاجتماعية، وإنما عدم كفاءة برامج الرعاية الاجتماعية، وهذا الهدر يتم وفق ثلاث آليات: التسلح العبثي، التوظيف العشوائي الذي يسبب التكدس في أعداد الموظفين والمسمى اصطلاحاً بالبطالة المقنَّعة، الفساد الإداري والمالي والإثراء على حساب الدولة ضمن آلية الانتفاع والتنفيع، مما يخلق فئة يمكن تسميتها الطبقة المستفيدة من السياسات الحكومية**[14]**.

إن الأنظمة السياسية مطالبة باتباع سياسات توظيف عقلانية، تقوم على أساس إتاحة الفرص لكل مواطن قادر على العمل وراغب بالحصول على وظيفة حسب توفرها. وهذه السياسة التوظيفية لن تكون ممكنة دون توفر بعض الشروط**[14]**، أولها الحد من تأثير الاحتكارات المحلية على الاقتصاد الوطني، وثانيها رفع القيود البيروقراطية عن حركة العاملين وعن فرص الاستثمار، وثالثها وضع خطط للتأهيل والتدريب تسمح للأفراد بإتقان مهن جديدة.

ومن الانتقادات الموجهة إلى الأداء الاقتصادي للأنظمة، ميلها إلى ممارسة نمط الاقتصاد التداولي، والذي يغتال ملكة براعة الإنتاج workmanship لدى الأفراد ويستبدلها بنزعة المضاهاة emulation لامتلاك المال دون جهد عبر خلق الندرة الصنعية للاستيلاء على الأرباح للمضاربة بها. فميدان التداول حكر على الطبقة المستفيدة المختصة ببرامج الخصخصة حيث تباع لهم ممتلكات القطاع العام، كما تبرز ظاهرة طغيان رجال الأعمال وصعودهم كمراكز قوى وتقلدهم وزارات حساسة**[13]**.

بالمقابل، نجد في منطقة الخليج، أن المجتمع مرتهن للقطاع العام من مبدأ أن الحكومة هي الضامن الوحيد للنمو والتوظيف والخدمات الاجتماعية. وقد سمح ارتفاع أسعار النفط للحكومات الخليجية بتأجيل استحقاقات التصحيحات الهيكلية، واتباع مبدأ المقايضة من خلال مواصلة برامج الرعاية الاجتماعية لقاء عدم مماحكة التيارات الليبرالية للسلطة في شرعية أدائها، كما أن غياب التخطيط قد صدم هذه الحكومات بمفرزات العولمة في التسعينيات ودفعها إلى إعادة النظر في جدوى النمو الاقتصادي الذي يتولاه القطاع العام، والبحث عن حلول للقيود المفروضة على الميزانية. فالعولمة ضيقت المجال الذي يمكن أن تؤثر فيه السياسات المالية والنقدية، وعرض النقود والموازنة لم يعد وسيلة سهلة الاستخدام لتحفيز النمو وتمويل الإنفاق الاجتماعي السخي، ومحدودية الموارد مع زيادة حجم الطلب قد حتّما ضرورة البحث عن آليات جديدة للتمويل والإنتاج والتوزيع.

والوضع أكثر قتامة في دول المغرب العربي، فعلى مدى نصف قرن لم تفلح الحكومات في تطوير قاعدة إنتاجية ورفع كفاءة وتطبيق معايير الجودة، وخفض الدعم الزراعي والاختلالات في موازين التجارة الزراعية، ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، إضافةً لارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية. وفي قطاع الخدمات، تعتبر هذه الدول مستوردة والنوع الوحيد الذي تصدّره هو خدمات اليد العاملة والتي لم يتم الاتفاق بعد بشأن تحريرها.

إن تحرير المبادلات التجارية الدولية وما يتبعه من تفكيك تدريجي للمنظومة الداخلية من شأنه أن يربك ويعرقل وجهة الصادرات الكيماوية والنسيجية والسمكية والمعدنية، ويضعف قدرتها التنافسية، ولاسيما في مواجهة المنتجات الآسيوية. ففي قطاع النفط تعاني ليبيا الخارجة من حصار دولي منذ عام 2004م، وتعاني الجزائر من قصور التشريعات الذاتية، فالدولتان عاجزتان عن اتخاذ أية مبادرة ضد محاولة الدول الصناعية بالاتفاق مع أوبك إقامة تكتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة. وما يلفت الانتباه في دول المغرب العربي هو تأثير القضايا السياسية في الاقتصاديات العامة، دون أن تبذل الحكومات جهداً حقيقياً لحل مشكلات التنمية، فقد انتهت قضية لوكربي بتعويض المتضررين دون الاكتراث بتعويض الليبيين أنفسهم، ولا تزال قضية الصحراء الغربية في حالة اللاسلم واللاحرب بين المغرب والجزائر، وبالتالي الانشغال عن قضايا التنمية بقضايا الصراع على السلطة والتي لم تفلح في النهاية ونتيجة الأوضاع غير المستقرة في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق الحوافز الجالبة لرؤوس الأموال.

وهكذا فإن اندفاع الأنظمة تجاه اقتصاد السوق لم تكن ناجحة، كما لم يكن تدمير دولة الرعاية معبراً نحو الرفاه، بل أدت تلك السياسات إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة عمقت من ظاهرة عدم الاستقرار.

النتائج:

1- إن التبادل العربي مع الخارج، خاصةً الاستيراد يشكل النسبة العظمى من مجمل النشاط الاقتصادي العربي.

2- تبلغ قيمة القروض الخارجية للدول العربية (149,3 مليار) دولار عام 2005 بنسبة (36,1 %) من الناتج المحلي الإجمالي

3- تبلغ نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية (10,3 %) فقط لعام 2005م.

4- قيمة الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية (800 – 2400) مليار دولار.

5- تتجاوز مساهمة القطاع الحكومي في الاستثمار والتشغيل في بعض الدول العربية أكثر من (50 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة عالية.

6- تواجه الدول العربية صعوبة في موازنة الميزانيات، حيث يمثل العجز نسبة مئوية عالية من إجمالي الناتج المحلي.

7- إن الأنظمة السياسية العربية مسؤولة عن مأزق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

التوصيات:

1- إيجاد سياسة نفطية عربية مشتركة تنظم الإنتاج والحصول على أمثل العوائد.

2- تحديد أهداف التنمية القطرية والقومية لفترات طويلة.

3- تعديل مقاييس التنمية بحيث تعكس بصدق جودة الحياة، وبحيث يعكس الناتج المحلي الإجمالي الأرباح الحقيقية للمجتمع، والتكاليف الاجتماعية على أنها خسائر حقيقية.

4- وضع خطط للتأهيل والتدريب تسمح للأفراد بإتقان مهن جديدة.

المراجع:

1- **المصري**. عبد الوهاب محمود. *في سبيل تنمية بديلة (وقضايا أخرى)*. ط1، سلسلة الدراسات الاقتصادية (33)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2002، ص (214).

2- *التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006*. ص (242).

3- انظر: **حلباوي**، يوسف. "*التصنيع العربي بين الواقع القطري والآفاق الوحدوية*". مجلة الوحدة، السنة (7)، العدد (74)، تشرين الثاني 1990، ص (19).

4- انظر: **قدور**، نجاح." *الشرق أوسطية وأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية* ". مجلة دراسات، السنة السادسة، العدد (22)، خريف 2005، ص (10).

5 - انظر: **الحمش**، منير. *التحولات والتغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول العربية*. في: التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. ط1، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2001، ص (274)..

6- **الزعيم**، عصام. *توحيد الاقتصادات العربية إنمائياً والفعل التناقضي للعولمة*. البديل، موقع ناشطو مناهضة العولمة في سوريا.< http://www.albadil.net/page/articles.07.02.2007> -

7- انظر: **نافع**، إبراهيم. *انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة*. مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002، ص (255).

8- انظر: **القيسي**، حميد." *فشل التنمية الاقتصادية العربية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي*". محلة الوحدة، السنة السابعة، العدد (74)، 1990، ص (7).

9- انظر: **سعد**، فيصل. "*العالم المتعدد الأقطاب والقطب العربي المطلوب*". مجلة الفكر السياسي، السنة الخامسة، العدد (15)، 2002، ص (10).

10- لقد أصبحت المعرفة مورداً اقتصادياً يفوق بمردوديته وكفاءته الموارد الاقتصادية الطبيعية، فالقيمة المضافة الناتجة عن العمل في القطاعات كثيفة المعرفة، تفوق بمئات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في القطاعات الاقتصادية التقليدية. انظر:

- **عبد الغني**، أريب محمد. *الذكاء الاصطناعي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية*. موقع منتدى العراق للأوراق المالية الالكتروني..08.02.2007 <http://www.iraqsm.com/vb/showthread.htm.>-

11- **محي الدين**، محمود ورشا عبد الكريم." *الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك*". مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، كانون الثاني 1998، ص (2).

12- تقّدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حجم الاستثمارات العربية في الخارج ما بين (800 – 1000) مليار دولار، في يقدّرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ (2400) مليار دولار. انظر: - **عبد العاطي**، محمد. *الاستثمارات العربية في الخارج*. المعرفة، ملفات خاصة، موقع الجزيرة نت الالكتروني - http://www.aljazeera.net/knowledgeGate/aspx/print.htm>.17.01.2007 <-

13- **العفيفي**، فتحي. "*فراغ السلطة في الوطن العربي*". مجلة المستقبل العربي، السنة (28)، العدد (317)، تموز 2005، ص (89).

14- انظر: **النقيب**، خلدون حسن. *آراء في فقه التخلف، الغرب والعرب في عصر العولمة*. تحرير: عبد الرحيم حسين، ط1، دار الساقي، بيروت، 2002، ص (78).